Assiut J. Agric. Sci., (47) No. (2) 2016 (105-118) *ISSN: 1110-0486*
Website: http://www.aun.edu.eg/faculty_agriculture/arabic *E-mail: ajas@aun.edu.eg*

نحو تطبيق اللامركزية فى الوحدات المحلية بريف محافظة المنيا :التحديات والمعوقات

محمد جمال الدين راشد ،عبد الصمد محمد علي ، اسماء بكر محمد ، هند حسنى على محمد عبد اللطيف على نادى
قسم المجتمع الريفى والإرشاد الزرعى – كلية الزراعة – جامعة أسيوط

Received on: 17/3/2016 **Accepted for publication on:** 31/3/2016

ملخص البحث

استهدف هذا البحث التعرف على التحديات التي تعوق تفعيل اللامركزية، وصعوبات تطبيقها فى الوحدات المحلية بريف محافظة المنيا، وأيضا التعرف على كل من نظام الإدارة المحلية في مصر، والمشاكل التي تواجها، وأساليب وآليات التغلب عليها، دراسة وتحليل مفهوم اللامركزية بإبعادها المختلفة، والوقوف على أهم ايجابيات وسلبيات تطبيقها.

أتبعت الدراسة أسلوب البحث الوصفى التحليلى، وقد أجريت هذه الدارسة على عينة من المبحوثين فى (٦) وحدات محلية قروية بمحافظة المنيا موزعة جغرافيا، تضم (٦٠) مبحوثا من رؤساء الوحدات المحلية القروية والجهاز المعاون لهم، تم اختيارهم عشوائيا، وركزت الدراسة على ثلاث مجالات فى اللامركزية للمستوى الإداري المرغوب فيه، وذلك لإتخاذ القرار بالنسبة لرؤساء الوحدات المحلية القروية والجهاز المعاون لهم وذلك فى: ١- إدارة الوحدة المحلية. ٢- استراتيجيه الوحدة المحلية. ٣- الشئون المالية للوحدة المحلية. ، وقد اعتبرت الوحدة المحلية القروية هى المستوى المرغوب فيه لتطبيق اللامركزية، كما اعتبر كلا من المركز والمحافظة المستوى المرغوب فيه لتطبيق المركزية.

وللتحليل الإحصائى للبيانات تم معالجتها كميا لتصلح لأغراض التحليل بأستخدام برنامج SPSS على الحاسب الآلى، وقد استخدمت النسب المئوية والتكرارات لوصف البيانات، كما تم استخدم اختبار مان – وتنى هو الاختبار البديل لاختبار(ت) لعينتين مستقلتين للوقوف على معنوية الفروق بين من يرغبون اللامركزية ومن يرغبون المركزية، كما استخدم أيضا معامل الارتباط البسيط لبيرسون بين المستوى الإدارى المرغوب فيه لاتخاذ القرار، وبين المتغيرات المستقلة المدروسة، كما استخدم التحليل الإرتباطى الإنحدارى المتعدد المتدرج الصاعد Step-wise ، لتفسير التباين الكلى للتغير فى رؤية المبحوثين فى مجالات اللامركزية المدروسة.

كلمات دالة : *الادارة المحلية ، اللامركزية ، المشاركة المجتمعية*

ويتضح من نتائج تحليل البيانات ما يلى: -

أولا: وصف البيانات

١- بلغت نسبة من يفضلون نظام اللامركزية فى إدارة الوحدة المحلية والذى يمثله القرية ٤١،٧ ٪، بينما بلغت نسبة من يفضلون نظام المركزية، والذى يمثله المركز والمحافظة ٥٨،٣ ٪ من المبحوثين.

٢- بلغت نسبة من يفضلون نظام اللامركزية فى إستراتيجية الوحدة المحلية ٩١،٧٪، فى حين من يفضلون نظام المركزية كانت نسبتهم ٨،٣١٪ من المبحوثين.

٣- من يفضلون نظام اللامركزية فى الشئون المالية للوحدة المحلية القروية كانت نسبتهم ٥٨،٣ ٪، فى حين من يفضلون كانت نسبتهم ٤١،٧ ٪ من اجمالى المبحوثين.

ثانيا: الفروق بين المبحوثين فى مجالات اللامركزية: بإستخدام اختبار مان وتنى تبين معنوية الفروق وهى دالة احصائيا عند مستوى ٠،٠١ بين من يرغبون المركزية وبين من يرغبون اللامركزية من المبحوثين وذلك فى: إدارة الوحدة المحلية، واستراتيجية الوحدة المحلية، والشئون المالية.

ثالثا: العلاقات الإرتباطية المعنوية: بإستخدام معامل الارتباط البسيط لبيرسون وجود علاقات معنوية ارتباطية بين كل من فئات المتغيرات المستقلة وبين كل من:

١- المستوى المرغوب فيه لإدارة الوحدة المحلية عند مستوى معنوية ٠،٠٥وذلك للسن والحالة الزواجية وحجم الأسرة والمعوقات المالية.

٢- المستوى المرغوب فيه لإستراتيجية الوحدة المحلية عند مستوى معنوية ٠،٠٥وذلك لمتغيرى الحالة الزواجية والمعوقات الإدارية، وعند مستوى معنوية ٠،٠١ وذلك لمتغيرات السن وأهمية اللامركزية والمعوقات التنظيمية.

٣- المستوى المرغوب فيه للشئون المالية عند مستوى معنوية ٠،٠٥ وذلك لمتغيرات السن والحالة الزواجية والدخل والمعوقات التنظيمية، وعند مستوى معنوية ٠،٠١ وذلك لمتغيرى خبرة العمل وأهمية اللامركزية.

رابعا: التباين الكلى للتغير فى مجالات اللامركزية:

١- وأتضح أن متغيرات الدخل والانفتاح والمعوقات التنظيمية ذات العلاقات الارتباطية المعنوية تسهم فى تفسير التباين الكلى للتغير فى المستوى المرغوب فيه لإدارة الوحدة المحلية بنسبة ١٦،٨% وهذا التباين معنوى عند مستوى ٠،٠٥ ودال احصائيا.

٢- وأتضح أن متغيرى السن والدخل ذا علاقات ارتباطية معنوية تسهم فى تفسير التباين الكلى للتغير فى المستوى المرغوب فيه لإستراتيجية الوحدة المحلية بنسبة ٢٢،٨% وهذا التباين معنوى عند مستوى ٠،٠١ ودال احصائيا.

٣- وأتضح أن متغيرى السن وعلاقة الوحدة المحلية بالمنظمات الأخرى ذا علاقات ارتباطية معنوية تسهم فى تفسير التباين الكلى للتغير فى المستوى المرغوب فيه لإتخاذ قرارات فى الشئون المالية بنسبة ٢٢،٨% وهذا التباين معنوى عند مستوى ٠،٠١ ودال احصائيا.

وقد تضمنت الدراسة مجموعة من التوصيات من أهمها:

١- ضرورة وجود بنية تشريعية قابلة للتطبيق وتدعم التحول إلى اللامركزية.

٢- العمل على إصدار قانون جديد للإدارة المحلية بما يتفق وتطبيق اللامركزية بدلا من القانون الحالى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ .

٣- ضرورة أعادة النظر فى الصلاحيات والاختصاصات الممنوحة للوحدات المحلية القروية بما يعزز قدرتها على إدارة المرافق العامة بالقرية.

٤- العمل على زيادة الموارد المالية للوحدات المحلية القروية للوصول إلى تنمية محلية شاملة

٥- الاستمرار فى محاولات رفع كفاءة الجهاز الإدارى وإعداد كوادر بشرية مؤهلة للقيام بالعمل الإدارى بأسلوب اللامركزية على أكمل وجهة.

المقدمة والمشكلة

يستهدف النظام المحلي أساسا إلى تقريب السلطة من المواطن، و إشراكه فى اتخاذ قراره بمحض إرادته، والإدارة المحلية هى احد مؤسسات النظام المحلى فى مصر، كما حددها قانون نظام الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ وتعديلاته، والوحدات المحلية القروية هى أحد أفرع الإدارة المحلية، ولتقريب السلطة من المواطن كان لابد من التحول من المركزية فى إدارة الحكم المحلى عموما، والإدارة المحلية والوحدات المحلية القروية خصوصا إلى اللامركزية.

وتعد اللامركزية (الطوخى،٢٠١١: ١) أحد أهم النظم التي يمكن من خلالها تمكين المواطنين فى المجتمع المحلى، من المشاركة الفعالة والحقيقية، وذلك في إدارة الشئون العامة المحلية للمجتمعات التى يعيشون بها، وبدون تطبيق سليم للامركزية لا يمكن القول بإمكانية تحقيق التنمية المحلية المستدامة، لاسيما فى ظل عجز الحكومة المركزية عن الوفاء بكافة احتياجات المجتمع، وخاصة مع تنامي عدد السكان من ناحية وندرة أو سوء استغلال الموارد

الطبيعية، والبشرية من ناحية أخرى، وبدون تلك اللامركزية لا يمكن أيضا الحديث عن الديمقراطية بأشكالها المختلفة؟، وخاصة السياسية والإدارية.

وتعرف الإدارة المحلية (الطعامنة،٢٠٠٣: ٩) " بأنها جزء من النظام العام للدولة منحتها الحكومة المركزية شخصية معنوية، وجدت من أجل تلبية احتياجات مجتمعها المحلي ممثلة بهيئة منتخبة، تعمل تحت رقابة وإشراف السلطة المركزية". وتتميز الإدارة المحلية (الطعامنة،٢٠٠٥ :٢٢) بخصائص تنفرد بها عن الإدارة المركزية من أهمها: قربها من الأفراد يجعلها تصل إلي أعماق حياتهم الاجتماعية، والاقتصادية، مستهدفه تنمية المجتمعات المحلية لتوفر للفرد معيشة أفضل، وتعمل علي تكييف النظام الإداري ليلائم الأفراد دون تطويعهم ليتكيفوا مع الإدارة، واشتراك الأفراد في إدارة الأمور ذات الأهمية المحلية؛ لأن الأفراد أقدر علي معرفة حاجاتهم وكيفية تلبية هذه الاحتياجات، وتعتبر الإدارة المحلية مدرسة للتربية السياسية للأفراد لإعداد القيادات الصالحة، كما تدعم الروابط الاجتماعية بين أبناء المجتمعات المحلية، وتوفر لهم أسباب التنمية الاجتماعية السليمة وخاصة في مجتمعات المدينة التي يعاني فيها السكان من ضعف الشعور بالانتماء إلي المجتمع، بالإضافة إلي تغيير أنماط العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، وإثارة الحماس والتنافس بين أفراد المجتمعات المحلية المختلفة لتحقيق أكبر قدر من النهوض بمجتمعاتهم معتمدين في ذلك علي جهودهم الذاتية.

وتواجه الإدارة المحلية (عبدالوهاب،٢٠١٢: ٢٧٧) و(أديب،٢٠١٢: ١١) عموما والوحدات المحلية القروية خصوصا تحديات ومشاكل تعوق عملها مثل:

١- محدودية الموارد المالية الذاتية للوحدات المحلية
٢- تضارب الاختصاصات بين الأجهزة التنفيذية والشعبية
٣- نقص السلطات والصلاحيات الخاصة بالمحافظين والقيادات المحلية
٤- التبعية المزدوجة لمديريات الخدمات
٥- غياب دور الإدارة المحلية في قيادة التنمية الاقتصادية المحلية
٦- غياب التنسيق بين أجهزة الدولة التنفيذية المركزية وفروعها وبين الوحدات المحلية.
٧- غياب الوعى المجتمعي بالشأن المحلي وأهمية المشاركة المجتمعية فيه.

- وللتغلب على هذه المشاكل وغيرها كان لابد من التوجه إلى تطبيق النظام اللامركزى فى الإدارة المحلية وفروعها المختلفة.

وتعنى اللامركزية (Rodinelli, 1986) من المنظور الإداري قيام الحكومة بنقل صلاحياتها في شئون التخطيط وإدارة الموارد، وتخصيصها من المركز الإدارى إلى الوحدات المحلية في الميدان. وبمعنى آخر (الطعامنه،٢٠٠٣: ٥) فإنها أسلوبًا من أساليب توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية، وبين هيئات محلية قد تكون منتخبة أو معينة أو مزيجا منهما. وتأخذ اللامركزية أبعادا: سياسية، ومالية، وإدارية، واقتصادية ، ويقتصر هذا البحث على دراسة كلا من اللامركزية الإدارية واللامركزية المالية، حيث تهتم اللامركزية الإدارية (عبدالوهاب،٢٠١٢: ٧) بإعادة توزيع السلطة، والمسئولية والموارد المالية لتقديم الخدمات العامة بين مستويات الحكم المختلفة. وتتضمن نقل مسؤولية التخطيط والتمويل والإدارة لوظائف عامة محددة من الحكومة المركزية وهيئاتها لفروع الهيئات الحكومية والوحدات التابعة أو مستويات الحكم والهيئات العامة شبة المستقلة أو البلديات على مستوى إقليمى أووظيفى. فى حين تشير اللامركزية المالية (الشيخ،٢٠١٣: ٣٦) إلى إعادة تخصيص الموارد من المستوى المركزى إلى المستوى المحلى، ولتقوم المحليات بالاضطلاع بمهام لامركزية على نحو فعال، يجب أن يكون لها ايرادات كافيه، فضلا عن سلطة اتخاذ القرارات بشان النفقات.

وتعد اللامركزية المالية (عبدالوهاب،٢٠١٢: ٨) أهم أنواع اللامركزية، إذ بدون الاستقلال المالي لا يوجد استقلال إداري، ويتعلق هذا النوع من الترتيبات اللامركزية بقدرة السلطات المحلية أو الأجهزة التي تقدم الخدمات، وأيضا على تحصيل عوائد مالية عن هذه الخدمات، سواء بشكل مباشر من المواطنين المستفيدين أو بشكل غير مباشر عن طريق المخصصات المحولة من الحكومة المركزية، وتأخذ اللامركزية المالية عدة أشكال: التمويل الذاتي أو تلقي ثمن الخدمات التي تقدمها إلى المواطنين، والتمويل المشترك بالتعاون مع المستفيدين الذين يقدمون مقابلاً عينياً للخدمات التي يحصلون عليها، وزيادة المردود المالي من خلال تملك العقارات والإتجار فيها، وأيضا من خلال تحويلات الضرائب من قبل السلطة المركزية لحساب الهيئات المحلية، وأخيرا من القروض والمنح سواء الحكومية منها أو الخاصة.

وتسهم اللامركزية (عبدالوهاب،٢٠١٢: ٤٧) فى الحد من الفساد وذلك من خلال توسيع فرص مشاركة المواطنين، وفى إعداد الخطة والموازنة على المستوى المحلى (الخطة والموازنة التشاركية)، مما يجعلهما أكثر تعبيراً عن الرغبات والمطالب الشعبية، ويوفر آليات الشفافية المالية داخل الوحدات المحلية.

مما سبق يلاحظ أن الحكومة المركزية لم تعد قادرة على الارتقاء بمستوى المواطن المحلى، وتحقيق قدر مناسب من معدلات التنمية له، ويبدو لأي مراقب أن الوحدات المحلية عبارة عن وحدات إدارية كأى إدارة تابعة للإدارة المركزية، فالتدخل المركزي قد اخذ مدى واسعا من التأثير على تنظيم وظائف المجتمعات المحلية سواء بالوسائل السياسية أو الاقتصادية بل وحتى الاتجاهات الفكرية ، مما جعل من الصعوبة إدارة الأمر مركزيا لذلك أصبح تطبيق الأسلوب اللامركزى فى إدارة شئون المجتمع طريقا واحدا لا يمكن الأستغناء عنه .

المشكلة البحثية

وتتحدد المشكلة الأساسية في هذه الدراسة فى عدم التطبيق السليم لنظام وسياسة اللامركزية؛ رغم وجود تشريعات دستورية وقوانين، جعلت من اللامركزية منهاجا في الإدارة المحلية، حيث يواجه تطبيقها بأشكالها المتعددة تطبيقاً صحيحا والتوسع فى تطبيقها، ومشاكل وتحديات ومعوقات وصعوبات، مما يحول دون وجود وحدات محلية ذات شخصية اعتبارية، يمكن من خلالها تحقيق مشاركة شعبية لإحداث تنمية محلية شاملة فى المجتمع المحلى اجتماعيا واقتصاديا، ومستوى معيشى مرتفع لأفراد المجتمع المحلى.

أهداف البحث: في ضوء مشكلة الدراسة تسعى الدراسة لتحقيق عدة أهداف هى:

١- التعرف على نظام الإدارة المحلية في مصر، والمشاكل التي تواجها، وأساليب وآليات التغلب عليها.

٢- التعرف على التحديات التي تعوق تفعيل اللامركزية في الوحدات المحلية بمحافظة المنيا.

٣- تحديد أساليب وآليات تفعيل اللامركزية في الوحدات المحلية القروية.

٤- التعرف على أهمية المشاركة المجتمعية كبعد هام لإصلاح نظام الإدارة المحلية من خلال تفعيل نظام اللامركزية في الإدارة المحلية.

الفروض البحثية: فى ضوء مشكلة وأهداف الدارسة تم صياغة الفروض البحثية التالية :

١- توجد فروق معنوية دالة إحصائيا بين من يرغبون اللامركزية ومن يرغبون المركزية، من رؤساء الوحدات المحلية والجهاز المعاون لهم، وذلك للمستوى المرغوب فيه لإدارة الوحدات المحلية القروية، ولإستراتيجيتها، وللشئون المالية للوحدة المحلية القروية.

٢- توجد إرتباطات معنوية دالة احصائيا بين كلا من:المتغيرات المستقلة وبين كل من المستوى المرغوب فيه لإدارة الوحدات المحلية القروية، ولإستراتيجيتها، وللشئون المالية لتلك الوحدات المحلية القروية.

٣- تسهم المتغيرات المستقلة ذات العلاقات الإرتباطية المعنوية فى تفسير التباين الكلى للتغير فى المستوى المرغوب فيه لإدارة الوحدات المحلية، ولإستراتيجيتها، وللشئون المالية للوحدات المحلية القروية.

الطريقة البحثية وعينة الدراسة

انتهجت الدراسة منهجا بحثيا وصفيا تحليليا، وأجريت بقرى محافظة المنيا، وأختير (٦) وحدات محلية قروية جغرافيا، بواقع وحدتان محليتان من كل مركز من الثلاثة مراكز التى وقع الاختيار عليها عشوائية وهى مراكز : مطاى، والمنيا، وملوى وقد بلغ حجم عينة الدراسة (٦٠) مبحوثا هم رؤساء الوحدات المحلية القروية وأفراد من الجهاز المعاون لهم كما يتضح من الجدول التالى :

جدول رقم (١):التوزيع العددى عينة الدراسة والوحدات المحلية القروية محل الدراسة والمراكز التابع لها

م	المركز	الوحدة المحلية القروية	موقعها من المركز	عدد القرى التوابع
١	مطاى	أبو عزيز	شرق	٥
		بردنوها	غرب	٦
٢	المنيا	بني محمد سلطان	شرق	٨
		بني احمد الغربية	غرب	٣
٣	ملوي	الروضة	شرق	٤
		دروة	غرب	٩

المصدر: مركز المعلومات وعم اتخاذ القرار، محافظة المنيا،٢٠١٥

واستخدم فى جمع بيانات هذه الدراسة إستمارة إستبيان، أعدت لتحقيق أهداف الدراسة عن طريق المقابلة الشخصية، وذلك بعد أختبار صلاحيتها، وتم جمع بيانات هذه الدراسة خلال شهر أغسطس عام٢٠١٥.

المتغيرات: وقد تضمنت استمارة الاستبيان البيانات التالية:

أولا: المتغيرات المستقلة: تتألف المتغيرات البحثية المستقلة بالنسبة لرؤساء الوحدات لمحلية القروية والجهاز المعاون لهم، فى تلك الدراسة من ثمانية عشر متغيرا يفترض أن تؤثر على درجة تطبيق اللامركزية وهى:

١- السن ٢- النوع
٣- الحالة الزواجية ٤- الحالة الوظيفية
٥- محل الإقامة ٦- محل لميلاد
٧- المستوى التعليمى ٨- حجم الأسرة
٩- الدخل الشهرى ١٠- خبرة العمل
١١- الدورات التدريبية ١٢- العضوية فى المنظمات
١٣- الانفتاح الثقافى ١٤- درجة وضوح قانون الإدارة المحلية
١٥- تطبيق قواعد والأهداف الواردة بالقانون ١٦- علاقة الوحدة المحلية بالمنظمات الأخرى
١٧- أهمية تطبيق اللامركزية ١٨- معوقات وتحديات تطبيق اللامركزية

ثانيا:المتغير التابع: وهوالمستوى الإداري المرغوب فيه لاتخاذ القرار بالنسبة لرؤساء الوحدات المحلية القروية والجهاز المعاون لهم، وتم قياسه من خلال ثلاث متغيرات فرعية هى: إدارة الوحدة المحلية، واسراتيجية الوحدة المحلية، والشئون المالية للوحدة المحلية، هذا وقد تم قياس المتغيرات الفرعية الثلاث السابقة؛ من خلال عمل مقياس لكل متغير على حده، وذلك

بإعطاء وزنا لكل مستوى إدارى مرغوب فيه؛ فالمستوى اللامركزى وتمثله القرية أعطى وزنا درجتان، بينما المستوى المركزي ويمثله كلا من المركز والمحافظة أعطى وزنا درجة واحدة.

الفروض الإحصائية: فى ضوء مشكلة وأهداف الدارسة تم صياغة الفروض البحثية التالية :

١- لا توجد فروق معنوية ذات دالة إحصائية بين من يرغبون اللامركزية ومن يرغبون المركزية، من رؤساء الوحدات المحلية والجهاز المعاون لهم، وذلك للمستوى المرغوب فيه لإدارة الوحدات المحلية القروية، ولإستراتيجيتها، وللشئون المالية للوحدة المحلية القروية.

٢- لا توجد ارتباطات معنوية ذات دالة إحصائية بين كلا من:المتغيرات المستقلة وبين كل من المستوى المرغوب فيه لإدارة الوحدات المحلية القروية، ولإستراتيجيتها، وللشئون المالية لتلك الوحدات المحلية القروية.

٣- لا تسهم المتغيرات المستقلة ذات العلاقات الإرتباطية المعنوية فى تفسير التباين الكلى للتغير فى رؤية المبحوثين بالمستوى المرغوب فيه لإدارة الوحدات المحلية القروية، ولإستراتيجيتها، وللشئون المالية للوحدات المحلية القروية.

نتائج الدراسة ومناقشاتها

بعد تحليل البيانات وجدولتها فى جداول أعدت لهذا الغرض، تقدم الصفحات التالية عرضا وافيا لنتائج الدراسة ومناقشاتها من خلال الصفحات التالية:

أولا: وصف البيانات والفروق بين المبحوثين فى مجالات اللامركزية:

ثانيا: الفروق بين المبحوثين فى مجالات اللامركزية:

١- الوصف والفروق بين المبحوثين فى إدارة الوحدات المحلية لامركزيا:

جدول رقم (٢): التوزيع العددى والنسبى واختبار مان وتنى لرؤساء الوحدات المحلية والجهاز المعاون لهم طبقا لإتجاه المبحوثين للمستوى المرغوب فيه إدارة الوحدة المحلية القروية

إدارة الوحدة المحلية	التكرار	٪	اختبار مان وتنى " Z"	الدلالة
لا مركزية (القرية)	٢٥	٤١،٧	٦،٦٦٨**	دال
مركزية (المركز – المحافظة)	٣٥	٥٨،٣		
الاجمالى	٦٠	١٠٠		

مصدر البيانات: استمارة الآستبيان ** دال عند مستوى معنوية ٠،٠١

يتبين من نتائج الجدول رقم (٢) أن من يفضلون نظام اللامركزية فى إدارة الوحدة المحلية والتى تمثله القرية بلغت نسبتهم ٤١،٧ ٪، فى حين أن من يفضلون نظام المركزية فى إدارة الوحدة المحلية، والذى يمثله كلا من المركز والمحافظة بلغت نسبتهم ٥٨،٣٪ من اجمالى المبحوثين، ويدل ذلك على أن اتجاه المبحوثين فيما يخص إدارة الوحدة المحلية القروية اتجاه يغلب عليه الميل نحو المركزية. ومن نتائج الجدول رقم (٢) يتبين وجود فروق معنوية ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ٠،٠١. لذلك أمكن رفض فرض العدم، و قبول الفرض البديل، والذي يرى بوجود فروق معنوية إحصائياً بين من يرغبون اللامركزية ومن يرغبون المركزية، من رؤساء الوحدات المحلية والجهاز المعاون لهم، وذلك للمستوى المرغوب فيه لإدارة الوحدات المحلية القروية.

٢- الوصف والفروق بين المبحوثين فى إستراتيجية الوحدة المحلية لامركزيا:

جدول رقم (٣): التوزيع العددى والنسبى واختبار مان وتنى لرؤساء الوحدات المحلية والجهاز المعاون طبقا لإتجاه المبحوثين للمستوى المرغوب فيه لإستراتيجية الوحدة المحلية القروية

إستراتيجية الوحدة المحلية	التكرار	٪	اختبار مان وتنى " Z"	الدلالة

لا مركزية (القرية)	**٥٥**	**٩١،٧**	**٣،٨٠٨****	**دال**
مركزية (المركز – المحافظة)	**٥**	**٨،٣**		
الاجمالى	**٦٠**	**١٠٠**		

مصدر البيانات: استمارة الآستبيان ** دال عند مستوى معنوية ٠،٠١

يتضح من نتائج الجدول رقم (٣) أن من يفضلون نظام اللامركزية فى إستراتيجية الوحدة المحلية، بلغت نسبتهم ٩١،٧ ٪، فى حين من يفضلون نظام المركزية فى إستراتيجية الوحدة المحلية، بلغت نسبتهم ٨،٣٪ من اجمالى المبحوثين، ويدل ذلك على أن اتجاه المبحوثين فيما يخص إستراتيجية الوحدة المحلية القروية اتجاه قوى نحو اللامركزية. كما يتضح وجود فروق معنوية عند مستوى معنوية٠،٠١ ذات دلالة احصائية ، لذلك نرفض فرض العدم و نقبل الفرض البديل الذي يرى بوجود فروق معنوية إحصائياً، بين من يرغبون اللامركزية ومن يرغبون المركزية، من رؤساء الوحدات المحلية والجهاز المعاون لهم، للمستوى المرغوب فيه لإستراتيجية الوحدة المحلية القروية.

٣- الوصف والفروق الفروق بين المبحوثين فى الشئون المالية لامركزيا:

جدول رقم (٤): التوزيع العددى والنسبى واختبار مان وتنى لرؤساء الوحدات المحلية والجهاز المعاون طبقا لإتجاه المبحوثين للمستوى المرغوب فيه الشئون المالية للوحدة

الشئون المالية	التكرار	٪	اختبار مان وتنى " Z"	الدلالة
لا مركزية (القرية)	٣٥	٥٨،٣	٦،٦٠٥**	دال
مركزية (المركز – المحافظة)	٢٥	٤١،٧		
الاجمالى	٦٠	١٠٠		

مصدر البيانات: استمارة الآستبيان ** دال عند مستوى معنوية ٠,٠١

تشير نتائج الجدول رقم (٤) أن من يفضلون نظام اللامركزية فى الشئون المالية للوحدة المحلية القروية والتى تمثله القرية، بلغت نسبتهم ٥٨،٣٪، فى حين من يفضلون نظام المركزية فى الشئون المالية الوحدة المحلية، والذى يمثله المركز والمحافظة بلغت نسبتهم ٤١،٧ ٪ من اجمالى المبحوثين. وتشير تلك النتائج أيضا إلى وجود فروق معنوية عند مستوى معنوية ٠،٠١ ذات دلالة احصائية، لذلك نرفض فرض العدم و نقبل الفرض البديل الذي يرى بوجود فروق معنوية إحصائياً، بين من يرغبون اللامركزية ومن يرغبون المركزية من رؤساء الوحدات المحلية والجهاز المعاون لهم، للمستوى المرغوب فيه للشئون المالية للوحدة المحلية القروية.

ثانيا:العلاقات الارتباطية بين مجالات اللامركزية وبين المتغيرات المستقلة المدروسة:

جدول (٥): قيم معامل الارتباط البسيط لبيرسون بين درجات المستوى الإدارى المرغوب فيه لإتخاذ القرار وبين درجات المتغيرات المستقلة المدروسة

المتغيرات المستقلة	إدارة الوحدة	إستراتيجية الوحدة	الشئون المالية
السن	٠،٢٩٥*	٠،٣٤٦**	٠،٢٧٥*
الحالة الزواجية	-٠،٢٦٩*	-٠،٢٧١*	-٠،٢٩٢*
حجم الأسرة	٠،٢٩٥*	—	—
الدخل	—	—	٠،٣٠٩*
خبرة العمل	—	—	-٠،٣٤٤**
إجمالى أهمية اللامركزية	—	-٠،٣٥٠**	-٠،٣٨٨**
المعوقات الإدارية	—	٠،٢٦٠*	—
المعوقات المالية	٠،٣٠٤*	—	—

المعوقات التنظيمية	—	**٠،٣٥٢	*٠،٢٨٨

١- المستوى الإدارى المرغوب فيه لاتخاذ القرار الخاص بإدارة الوحدة المحلية:توضح النتائج الواردة فى جدول رقم (٥) وجود علاقة ارتباطيه طردية ومعنوية إحصائياً عند مستوى ٠،٠٥ ، بين كل من السن، وحجم الأسرة، والمعوقات المالية، وبين المستوى الإدارى المرغوب فيه لاتخاذ القرار الخاص لإدارة الوحدة المحلية، مما يدل على أن أصحاب الفئة العمرية الأكبر (الفئة الثالثة والرابعة والذين يمثلون نحو ٥٨،٣٪ من إجمالى العينة)، وكذلك القادة ذو حجم أسر أكبر(الفئة الثالة والرابعة والذين يمثلون نحو ٦٨،٣٪ من إجمالى العينة)، وبالإضافة إلى كل مما لديهم من معوقات مالية كبيرة (الفئة الثالثة والتى تمثل ٧٣،٣٪من إجمالى العينة) يكون لديهم اتجاه يغلب عليه الميل نحو اللامركزية فى القرارات الخاصة بإدارة الوحدة المحلية .

كما يتضح أيضا من نفس الجدول السابق وجود علاقة ارتباطيه عكسية، ومعنوية إحصائياً عند مستوى ٠،٠٥ بين الحالة الزواجية، وبين المستوى الإدارى المرغوب فيه لاتخاذ القرار الخاص بإدارة الوحدة المحلية، مما يشير إلى أن المتزوجين الذين يمثلون نحو ٩٠ ٪ من إجمالى العينة، يميلون إلى المركزية فى القرارات الخاصة بإدارة الوحدة المحلية.

٢- المستوى الإدارى المرغوب فيه لاتخاذ القرار الخاص باسراتيجية الوحدة المحلية : تبين النتائج الواردة فى جدول رقم (٥) وجود علاقة ارتباطيه طردية ومعنوية إحصائياً عند مستوى ٠،٠١، بين كل من السن، والمعوقات الإدارية، والمعوقات التنظيمية، وبين المستوى الإدارى المرغوب فيه لإتخاذ القرار الخاص بإستراتيجية الوحدة المحلية، مما يدل على أن أصحاب الفئة العمرية الأكبر (الفئة الثالثة والرابعة الذين يمثلون نحو ٥٨،٣٪ من إجمالى العينة)، وكذلك مما لديهم معوقات إدارية كبيرة (الفئة الثالثة التى تمثل ٦٣،٣٪من إجمالي العينة)، وبالإضافة إلى كل مما لديهم معوقات تنظيمية كبيرة (الفئة الثالثة التى تمثل ٦١،٧٪من إجمالى العينة) قد تكون لديهم ارتباط باللامركزية فى القرارات الخاصة بإدارة الوحدة المحلية .

كما يتبين أيضا وجود علاقة ارتباطيه عكسية ومعنوية إحصائياً عند مستوى ٠،٠١ ، وذلك بين كل من الحالة الزواجية، وأهمية اللامركزية، وبين المستوى الإدارى المرغوب فيه لإتخاذ القرار الخاص بإستراتيجية الوحدة المحلية، مما يشير إلى أن المتزوجين الذين يمثلون نحو ٩٠٪ من إجمالى العينة، وبالإضافة إلى أهمية اللامركزية الكبيرة من وجهة نظرهم، والذين يمثلون نحو ٩١،٧٪، يميلون نحو اللامركزية فى القرارات الخاصة بإستراتيجية الوحدة المحلية.

٣- المستوى الإداري المرغوب فيه لاتخاذ القرار الخاص بالشئون المالية الوحدة المحلية : تظهر النتائج الواردة فى الجدول رقم (٥) وجود علاقة ارتباطيه طردية ومعنوية إحصائياً عند مستوى ٠،٠٥، بين كل من السن، والدخل، والمعوقات التنظيمية، وبين المستوى الإداري المرغوب فيه لإتخاذ القرار الخاص بالشئون المالية بالوحدة المحلية، مما يدل على أن أصحاب الفئة العمرية الأكبر (الفئة الثالثة والرابعة الذين يمثلون نحو ٥٨،٣٪ من إجمالى العينة)، وكذلك أصحاب الدخل المرتفع (الفئة الثالثة والرابعة التى تمثل ٢٨،٣٪من إجمالى العينة)، وبالإضافة إلى المعوقات تنظيمية الكبيرة التى يواجهونها (الفئة الثالثة التى تمثل ٦١،٧٪من إجمالى العينة) فقد تكون لديهم ميل كبير تجاه اللامركزية فى القرارات الخاصة بالشئون المالية بالوحدة المحلية.

كما تبين من نفس الجدول السابق وجود علاقة ارتباطيه عكسية ومعنوية إحصائياً عند مستوى ٠،٠١ ، بين كل من الحالة الزواجية، وخبرة العمل، وأهمية اللامركزية، وبين المستوى الإداري المرغوب فيه لإتخاذ القرار الخاص بالشئون المالية للوحدة المحلية، مما يشير إلى أن المتزوجين والذين يمثلون نحو٩٠٪ من إجمالى العينة، وأيضا من لديهم خبرة فى العمل أكثر من ١٦ عام؟، والذين يمثلون نحو ٣٥٪، وبالإضافة إلى أهمية اللامركزية من وجهة نظرهم، والذين

يمثلون نحو ٩١،٧٪، لديهم ارتباط باللامركزية فى القرارات الخاصة بإستراتيجية الوحدة المحلية.

ثالثا: العلاقات الانحدارية بين المتغيرات الإرتباطية المعنوية وبين رؤية المبحوثين فى مجالات اللامركزية: يتناول هذا الجزء من الدراسة عرضاً للنتائج المتعلقة بتحديد درجة إسهام المتغيرات المستقلة المدروسة في تفسير درجة رؤية المبحوثين فى المستوى الإداري المرغوب فيه لاتخاذ قرار المركزية أو اللامركزية بعينة الدراسة كما يلى:

١- إسهام المتغيرات المستقلة المدروسة في تفسير التباين الكلى لرؤية المبحوثين فى المستوى الإدارى المرغوب فيه لاتخاذ قرار إدارة الوحدة المحلية:

جدول رقم(٦): نتائج التحليل الإرتباطي والانحداري المتعدد المتدرج الصاعد للعلاقة بين إجمالي درجات المستوى الإداري المرغوب فيه لاتخاذ قرار إدارة الوحدة المحلية وبين إجمالي درجات بعض المتغيرات المستقلة المدروسة

المتغير المستقل الداخل في التحليل	قيمة الثابت	معامل الانحدار الجزئي	قيمة (ت) المحسوبة	معامل التحديد	قيمة (ف) المحسوبة
الدخل	١٠،١١	٠،٥١	*٢،٠١	٪١٦،٨	*٣،٧٨
الانفتاح		٠،٩٦٥-	*٢،٠٣-		
المعوقات التنظيمية		٠،٧٢٦	*٢،٦١		

تبين من النتائج الواردة بالجدول رقم (٦) باستخدام نموذج التحليل الانحداري المتعدد الصاعد (Step-wise) أن أكثر المتغيرات تأثيراً على المتغير التابع هم متغيرات الدخل، والانفتاح، والمعوقات التنظيمية، وجود علاقة انحدارية طردية موجبة معنوية عند مستوى ٠,٠٥ بين كل من الدخل، والمعوقات التنظيمية كمتغيرات مستقلة، وبين درجة المستوى الإداري المرغوب فيه لاتخاذ قرار إدارة الوحدة المحلية (متغير تابع)، أى أن كلما ارتفع مستوى دخل الأفراد، بالإضافة إلى ارتفاع مستوى المعوقات التنظيمية لديهم ، كلما كان لهم اتجاه قوى نحو اللامركزية، ويتضح أيضا وجود علاقة انحدارية عكسية معنوية عند مستوى ٠,٠٥ بين الانفتاح كمتغير مستقل، وبين درجة المستوى الإداري المرغوب فيه لاتخاذ قرار إدارة الوحدة المحلية كمتغير تابع، بمعنى أن كلما انخفض اتجاه المبحوثين نحو الانفتاح الثقافي، كلما كان لهم اتجاه قوى نحو المركزية ، وتسهم تلك المتغيرات فى تفسير التباين الكلى بنسبة ١٦،٨% .

جدول رقم (٧): نتائج التحليل الإرتباطي والانحداري المتعدد المتدرج الصاعد للعلاقة بين إجمالى درجات المستوى الإداري المرغوب فيه لاتخاذ قرار إستراتيجية الوحدة المحلية وبين إجمالى درجات بعض المتغيرات المستقلة المدروسة

المتغير المستقل الداخل في التحليل	قيمة الثابت	معامل الانحدار الجزئي	قيمة (ت) المحسوبة	معامل التحديد	قيمة (ف) المحسوبة
السن	٧،٥٩	٠،٤٣٤	**٢،٨٩	٪٢٢،٨	**٨،٤٣
المعوقات التنظيمية		٠،٧٣	**٢،٧٢		

أظهرت نتائج الجدول رقم (٧) باستخدام نموذج التحليل الانحدار المتعدد الصاعد (Step-wise) أن أكثر المتغيرات تأثيراً على المتغير التابع هما (السن، والمعوقات التنظيمية) كما أظهرت وجود علاقة انحدارية طردية موجبة معنوية عند مستوى ٠،٠١ بين كل من السن، والمعوقات التنظيمية كمتغيرات مستقلة، وبين درجة المستوى الإدارة المرغوب فيه لاتخاذ قرار إستراتيجية الوحدة المحلية (متغير تابع)، كما تسهم تلك المتغيرات فى تفسير التباين الكلى لرؤية المبحوثين فى درجات المستوى الإداري المرغوب فيه لاتخاذ قرار إستراتيجية الوحدة المحلية وذلك بنسبة ٢٢،٨% أي أن كلما ارتفع سن الأفراد، بالإضافة إلى ارتفاع مستوى المعوقات التنظيمية لديهم ، كلما كان لهم اتجاه قوى نحو اللامركزية .

جدول رقم(٨): نتائج التحليل الإرتباطي والانحداري المتعدد المتدرج الصاعد للعلاقة بين إجمالي درجات المستوى الإداري المرغوب فيه لاتخاذ قرار الشئون المالية وبين إجمالي درجات بعض المتغيرات المستقلة المدروسة

المتغيرات المستقلة الداخلة في التحليل	قيمة الثابت	معامل الانحدار الجزئي	قيمة (ت) المحسوبة	معامل التحديد	قيمة (ف) المحسوبة
السن	١٨،٧٥	٠،٧٣٦	*٢،٥٦	٢٠،١٪	**٤،٧١
علاقة الوحدة المحلية القروية بالمنظمات الأخرى		٢،٨٤-	*٢،٠٢٨-		
المعوقات التنظيمية		١،٠٢١	*٢،٠٧		

يتضح من النتائج الواردة بالجدول رقم (٨) باستخدام نموذج التحليل الانحداري المتعدد الصاعد (Step-wise) أن أكثر المتغيرات تأثيراً على المتغير التابع هما (السن ، وعلاقة الوحدة المحلية القروية بالمنظمات الأخرى ، والمعوقات التنظيمية كما يتضح وجود علاقة انحدارية طردية موجبة معنوية عند مستوى ٠،٠٥ بين كل من السن، والمعوقات التنظيمية كمتغيرات مستقلة، وبين درجة المستوى الإدارى المرغوب فيه لاتخاذ قرار الشئون الوحدة المحلية (متغير تابع)، أى أن كلما ارتفع سن الأفراد ، بالإضافة إلى ارتفاع مستوى المعوقات التنظيمية لديهم ، كلما كان لهم اتجاه قوى نحو اللامركزية. كما يضح من نتائج الجدول السابق، وجود علاقة انحدارية عكسية معنوية عند مستوى ٠،٠٥ بين علاقة الوحدة المحلية القروية بالمنظمات الأخرى (كمتغير مستقل)، وبين درجة المستوى الإداري المرغوب فيه لإتخاذ قرار الشئون المالية الوحدة المحلية (متغير تابع)، بمعنى أن كلما انخفض اتجاه المبحوثين نحو علاقة الوحدة المحلية القروية بالمنظمات الأخرى ، كلما كان لهم اتجاه قوى نحو المركزية ، وتسهم تلك المتغيرات فى تفسي التباين بنسبة ٢٠،١%.

نتائج الدراسة

أبرز النتائج التى توصلت إليها الدراسة:

١- أن اقل من نصف المبحوثين ٤١،٧٪ يرغبون اللامركزية فى إدارة الوحدة المحلية القروية وأن ٥٨،٣٪ من أجمالى المبحوثين يرغبون المركزية فى إدارة الوحدة المحلية القروية.

٢- أن الغالبية العظمى من المبحوثين ٩١،٧٪ يفضلون اللامركزية فى إستراتيجية الوحدة المحلية القروية وأن ٨،٣٪ من أجمالى المبحوثين يفضلون المركزية فى إستراتيجية الوحدة المحلية القروية.

٣- أن أكثر من نصف المبحوثين ٥٨،٣ ٪ يرغبون اللامركزية فى الشئون المالية للوحدة المحلية القروية وأن ٤١،٧٪ من أجمالى المبحوثين يرغبون المركزية فى الشئون المالية الوحدة المحلية القروية.

٤- وجود اختلاف وفروق معنوية إحصائياً بين من يرغبون اللامركزية ومن يرغبون المركزية ، من رؤساء الوحدات المحلية والجهاز المعاون بالنسبة للمستوى المرغوب فيه إدارة الوحدة المحلية القروية.

٥- وجود اختلاف وفروق معنوية إحصائياً بين من يرغبون اللامركزية ومن يرغبون المركزية ، من رؤساء الوحدات المحلية والجهاز المعاون بالنسبة للمستوى المرغوب فيه إستراتيجية الوحدة المحلية القروية.

٦- وجود اختلاف وفروق معنوية إحصائياً بين من يرغبون اللامركزية ومن يرغبون المركزية ، من رؤساء الوحدات المحلية والجهاز المعاون بالنسبة للمستوى المرغوب فيها الشئون المالية للوحدة المحلية القروية.

٧- وجود علاقة ارتباطيه طردية ومعنوية إحصائياً عند مستوى ٥٪ ، بين كل من السن ، وحجم الأسرة ، والمعوقات المالية وبين المستوى الإدارى المرغوب فيه لاتخاذ القرار الخاص بإدارة الوحدة المحلية.

٨- وجود علاقة ارتباطيه عكسية ومعنوية إحصائياً عند مستوى ٥٪ بين الحالة الزواجية وبين المستوى الإدارى المرغوب فيه لاتخاذ القرار الخاص بإدارة الوحدة المحلية.

٩- وجود علاقة ارتباطيه طردية ومعنوية إحصائياً عند مستوى ٥٪ و١%، بين كل من السن ، والمعوقات الإدارية ، والمعوقات التنظيمية وبين المستوى الإدارى المرغوب فيه لاتخاذ القرار الخاص بإستراتيجية الوحدة المحلية.

٩- وجود علاقة ارتباطيه عكسية ومعنوية إحصائياً عند مستوى ٥٪ و١٪. بين كل من الحالة الزواجية وأهمية اللامركزية وبين المستوى الإدارى المرغوب فيه لاتخاذ القرار الخاص بإستراتيجية الوحدة المحلية.

١٠- وجود علاقة ارتباطيه طردية ومعنوية إحصائياً عند مستوى ٥٪ ، بين كل من السن ، والدخل، والمعوقات التنظيمية وبين المستوى الإدارى المرغوب فيه لاتخاذ القرار الخاص بالشئون المالية الوحدة المحلية.

١١- وجود علاقة ارتباطيه عكسية ومعنوية إحصائياً عند مستوى ١٪ بين كل من الحالة الزواجية وخبرة العمل وأهمية اللامركزية وبين المستوى الإدارى المرغوب فيه لاتخاذ القرار الخاص بالشئون المالية للوحدة المحلية.

الملخص والتوصيات

تعد اللامركزية احد الأدوات والآليات لإدارة النظام المحلى، فالمحليات هى الصورة المصغرة من الدولة ككل وهى تجسيد للواقع الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والسياسى للمجتمع، وبالتالى فحسن إدارتها يعد مدخلا هاما فى تطوير ونمو المجتمع، وأيضا وسيلة لتحقيق المشاركة المجتمعية فى التنمية المحلية، وعلى الرغم من الجهود المبذول لتطوير نظام الإدارة المحلية فى مصر، فأنه لايزال يعانى من أوجه القصور مما يحد من قدرته على تطوير وتشجيع تطبيق اللامركزية، والممارسة الديمقراطية التى تحث على المشاركة المجتمعية.

وتتبلور المشكلة الأساسية لهذه الدراسة فى عدم التطبيق السليم لنظام وسياسة اللامركزية، وبالرغم من وجود التشريعات الدستورية والقوانين؛ والتي جعلت من اللامركزية منهاجا في الإدارة المحلية، وفي ضوء مشكلة الدراسة، يبدو جليا إن الهدف الرئيسي الذي تحاول هذه الدراسة الإجابة عليه هو: لماذا لا يتم التطبيق السليم لنظام اللامركزية في الإدارة المحلية ؟ رغم وجود التشريعات الدستورية والقوانين التي تجعل من نظام اللامركزية هو أساس التعامل بين الحكومة المركزية والمسئولين المحليين.

ولعل أبرز النتائج التى توصلت إليها الدراسة تتركز فى الأتى:

١- اللامركزية ضرورية للحد من البيروقراطية والروتين الحكومى والعمل على اطلاع كافة المديرين والموظفين بمهامهم بما يضمن الشعور بقدرتهم على صنع القرار، حيث إن توزيع الاختصاصات بين الأصل والفروع يؤدى إلى أمكانية محاسبة وتحديد المسئولية عند وقوع الأخطاء.

٢- اللامركزية تقود إلى مزيد من تحقيق الشفافية فى الإدارة المحلية وزيادة المشاركة المجتمعية وبالتالى قدرتها على مكافحة الفساد.

٣- اللامركزية تساعد على رفع كفاءة وأداء المحليات وقدرتها على توافق التخطيط مع الإمكانيات والتمويل المحلى وبالتالى يكون التخطيط واقعيا.

٤- اللامركزية هى أساس التنمية لأنها تعطى الثقة للقيادات المحلية، ولأنها تخلق قيادات محلية متفهمة للواقع المحيط بها سواء كان واقعا سياسيا او اجتماعيا أو اقتصاديا.

٥- اللامركزية وسيلة لجعل الحكومة أكثر استجابة لاحتياجات المواطنين وتقديمها بشكل أكثر كفاءة.

توصيات الدراسة: بناء على النتائج السابقة أمكن التوصية ب:

١- وجود بنية تشريعية قابلة للتطبيق وتدعم التحول إلى اللامركزية.

٢- العمل على إصدار قانون جديد للإدارة المحلية يتوائم مع تطبيق اللامركزية بدلا من القانون الحالى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩.

٣- أعادة النظر فى الصلاحيات والاختصاصات الممنوحة للوحدات المحلية القروية بما يعزز قدرتها على إدارة المرافق العامة بالقرية.

٤- زيادة الموارد المالية للوحدات المحلية القروية للوصول إلى تنمية محلية شاملة.

٥- رفع كفاءة الجهاز الادارى وإعداد كوادر بشرية مؤهلة للقيام بالعمل الادارى فى اللامركزية على أكمل وجهة.

٦- ترسيخ مبدأ الديمقراطية وتوسيع قاعدة المشاركة المجتمعية في صنع القرار التنموي على المستوى المحلي

المراجع

١- أديب، ناهد (٢٠١٢): النظام المحلى فى مصر الواقع الحالى الإشكالات ومبررات التغير ، مؤتمر العين السخنة ٢٨-٣٠ مارس.

٢- الشيخ، صالح (٢٠١٣): الإدارة المحلية فى مصر ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة.

٣- الطعامنة، محمد محمود (٢٠٠٣): نظم الإدارة المحلية (المفهوم والفلسفة والأهداف)، مؤتمر المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الملتقى العربى الأول، صلالة، سلطنة عمان.

٤- الطعامنة، محمد محمود و سمير محمد عبد الوهاب (٢٠٠٥): الحكم المحلى فى الوطن العربى واتجاهات التطوير، بحوث المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

٥- الطوخى، سامى محمد (٢٠١١): اللامركزية المجتمعية مدخل التمكين والتنمية المستدامة، منشورات مركز شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، القاهرة.

٦- عبد الوهاب، سمير محمد (٢٠١٢): اللامركزية والحكم المحلى، كلية لاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة.

7- Rodinelli, Dennis A. (1986): Extending Urban Services In Developing Countries, Public Administration and Development, 1986.

Towards Decentralization in local Rural Units in Menya Governorate: Challenges and Constraints

M. G. E. Rashed ; A. M. Ali ; Asmaa B. Mohamed ; Hend H. Ali and M. A. Nady
Department of Rural Sociology & Agricultural Extension Fac. of Agriculture, Assiut University

Abstract

This research has been conducted to identify the challenges that hinder applying decentralization in local units of rural Minya Governorate. In addition, the study defines different types of local administration systems in Egypt in terms of the problems they face and mechanisms to overcome such problems. Moreover, the study analyzes various dimensions of decentralization and distinguishes between advantages and disadvantages of its application.

The study has applied the descriptive analytical research method. A sample of 60 respondents was randomly chosen from six village local units of Minya Governorate. Respondents of study are heads and/or associates of village local units.

The statistical analysis of data has been processed using SPSS. Percentages and frequencies have been used for descriptive analysis. Mann-Whitney test has also been used to check the significance differences between those who tend to accept decentralization and those who want centralization. Pearson simple correlation coefficient and Step-wise analysis were used to explain the discrepancy in the three investigated aspects of decentralization.

Followings are the important findings of study:

1. The percentage of respondents who prefer the decentralized management system at village local unit is 41.7% against 58.3 percent prefer centralization.
2. The most majority of respondents (91.7%) prefer the decentralized strategy of village local units.
3. Financial decentralization of village local units is the preferred option by 58.3% of total respondents.
4. Using the Mann-Whitney test shows statistically significant differences at 0.01 level between those who want to apply centralization and those who tend to decentralization of the respondents in terms of management strategy and financial affairs of village local units.

It is concluded that the heads of village local units and associates prefer decentralization both in terms of the development of the local unit strategy and management of financial affairs while more than half of them prefer centralization in local administration.

Using Pearson simple correlation coefficient shows significant correlation relationships between the independent variables and the followings:

1. Desired management of the local unit at 0.05 level of significance in terms of the variables of age, marital status, family size and financial constraints.
2. Desired strategy of the local unit at 0.05 level of significance in terms of the variables of marital status and administrative obstacles, and at 0.01 level of significance in terms of the variables of age, the importance of decentralization and organizational obstacles.

3. Desired financial affairs at 0.05 level of significance for the variables of age, marital status, income and organizational obstacles, and at 0.01 level of significance in terms of the variables of work experience and the importance of decentralization.

To interpret the total variation of respondents' viewpoints towards decentralization, Step-wiseanalys is proves that:

1. Significantly correlated variables of income, openness and organizational constraints help explain 16.8% of total disparity of change in the desired level of management at 0.05 level of significance.

2. The variables of age and income that are significantly correlated help explain 22.8% of the disparity of change in strategy of local unit at 0.01 level of significance.

3. The variables of age and the relationship of the local unit to other organizations help explain 22.8% of the disparity of change in decision making on financial affairs at 0.01 level of significance.

Followings are some of recommendations by study:

1. It is necessary to have a viable legislative structure that supports decentralization.

2. The current Law No. 43 of 1979 should be replaced by new one to be in line with desired decentralization.

3- Authorities granted to village local units need to be reconsidered in order to enhance their ability to manage public facilities in rural areas.

4. Much work should be devoted to increase the financial resources of village local units to achieve sustainable development.

5- It is important to enrich the administrative efficiency and prepare qualified human resources to carry out administrative work in decentralized manner.